

العدد السابع عشر – 20 / ابريل 2017

دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

أ. طارق محمود المزيني.

(عضو هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة طبرق - ليبيا)



دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية

المخلص:

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة طبرق، والعوامل التي تؤثر على نجاحها، ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية واحدة، وعدد سبع فرضيات فرعية، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة طبرق، وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف الليبية، فيتوقع الاستفادة من نتائجها ذوي العلاقة من المهتمين سواء في القطاع المصرفي أو الأكاديمي. ولتجميع بيانات الدراسة تم استخدام استبيان (وجهاً لوجه)، وأستخدم كلاً من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة، واشتملت فترة الدراسة على الربع الثالث من سنة (2016)، ووفرت الدراسة دليل علمي بمساهمة نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

Abstract

The study aims to investigate the theory's role of discounting management for limiting lack of monetary currency in the Libyan commercial banks and the factors that affect on it . and for achieving the purpose of the study so main supposition has been formulated in addition seven sub-suppositions which represent the study's community in the Libyan commercial banks of Tobruk where as it can be expected to utilize its results by whom interest in both the banking & academic sectors. And for gathering the study's data. Questionnaire application (face to face), descriptive & deductive statistics have been used to analyze the study's data there for the period of study included the third quarter for year (2016) so that the study provided scientific evidence for limiting lack of monetary currency in the Libyan commercial banks and it recommended for more researches in this field using other methodologies that contribute to increase the knowledge about subject of the study.

1. المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدولة، ويقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين أصحاب الودائع (المدخرين) وأولئك المحتاجين لها (المستثمرين)، كما يقوم بتقديم العديد من خدمات المالية والمصرفية الأخرى (حوالات، اعتمادات، كفالات، وغيرها) والتي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته (مقداد، 2006).

فالمصارف التجارية هي مؤسسات مالية ومصرفية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، لتوفير متطلبات السيولة المصرفية اللازمة لمزاولة نشاطها بما يحقق أهدافها (حنفي، 2002). وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، وهي أهم مصدر للأموال لما تتمتع به من مزايا، من حيث عدم وجود قيود قانونية أو تشريعية على حجم الودائع التي يتلقاها المصرف، وقلة تكلفة الحصول عليها مقارنة مع مصادر الأموال الأخرى، كما أن المصارف التجارية تؤدي خدمة للاقتصاد القومي بقبولها الودائع وتوفير مستوى عال من السيولة مما يؤدي ذلك إلى تسهيل لعمليات الدفع الناتجة عن التبادل التجاري، وتشجيع للادخار واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة (سلطان، 1993).

ويُعد موضوع السيولة من المواضيع الهامة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع العملاء، فقد يخسر المصرف عدداً من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم تجعل من السيولة مسألة حساسة، ومن أهم العوامل المؤثرة في السيولة عمليات الإيداع والسحب للعملاء، وموقف مصرف ليبيا المركزي بالنسبة للمصارف التجارية (هندي، 2006).

فمنذ فترة الكساد العظيم وحتى منتصف الخمسينات كانت سياسة المصارف التجارية في الولايات المتحدة و أوروبا تقضي بتركيز الجهود لتوفير السيولة المصرفية وذلك بجذب الودائع تحت الطلب، أو ودائع التوفير أو الأجلة، وقبيل الستينات ظهر توجه جديد جعل المصارف التجارية تعيد حساباتها بأن أعطت قدراً أكبر من الاهتمام لجذب المزيد من الودائع، ولقد تمثل هذا التوجه في ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق (حنفي، 2002).

وفي محاولة للحد من أزمة السيولة في المصارف التجارية الليبية شرع مصرف ليبيا المركزي بإصدار عدة ضوابط وترتيبات تتمثل في أن يكون سقف السحب بحد أقصى 1,000 د.ل في الأسبوع، ولا يتجاوز 2,000 د.ل بحد أقصى في الشهر، وإيقاف السحب عالمكشوف إلى حين أشعار آخر، وفتح اعتمادات مستندية مقابل تغطيات مالية تدفع نقداً بنسبة تصل إلى 130%، كما لفت إلى تشكيل لجنة تضم في عضويتها مصرف ليبيا المركزي، والغرفة التجارية، ومصلحة الجمارك لمتابعة حركة الاعتمادات المستندية (الأغا، 2016).

وفي هذا الصدد تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف إلا أنها ليست المصدر الوحيد فهناك مصادر أخرى للأموال ك رأس المال، والإرباح المحتجزة، والقروض والاحتياطيات، لذلك لا بد من وجود استراتيجيات لتنمية الموارد المالية التي يعتمد عليها المصرف في مزاولة نشاطه، وتشديد المنافسة فيما بين المصارف على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع، ومما لا شك فيه أن السياسات النقدية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للقطاع المصرفي الليبي، ولل عوامل الاقتصادية والسمات والخصائص الذاتية للمصارف التجارية تأثيرها أيضاً (حنفي، 2002).

2. الإطار النظري:

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

تعتبر السيولة من أهم التحديات التي تواجه المصارف التجارية، ويقصد بالسيولة هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية، فمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس، كما حدث لمصرف أنترا اللباني فقد توقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966م نتيجة زيادة مفاجئة في السحوبات لم يتمكن المصرف من مواجهتها بما لديه من موارد مالية (هندي، 2006).

ولقد تبنت العديد من الدراسات مسعى إدارة السيولة في المصارف التجارية، حيث أوضحت دراسة بامخرمة (1992) بعنوان قياس الهيكل المصرفي وتأثيره على مؤشرات الأداء في المملكة العربية السعودية، أن أهم ملامح الهيكل المصرفي الودائع، ومدى تنوع الخدمات المصرفية المقدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم عامل ذات تأثير إيجابي على ربحية القطاع المصرفي السعودي هو نسبة الودائع تحت الطلب إلي إجمالي الودائع.

وقدم الرواشدة وآخرون (1999) دراسة هدفت إلي قياس دور المصرف الإسلامي الأردني في جذب المدخرات المكتنزة بشكل قياسي تحليلي، غطت الفترة الزمنية من 1964-1993م وتوصلت الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع وأسعار الفوائد، والدخل الشخصي، وعدد فروع الجهاز المصرفي في الخارج، والميل الحدي للاستهلاك والتضخم.

وأوضحت دراسة الجهني (2006) بعنوان أثر العجز في الإنفاق الحكومي علي ربحية واحتياطيات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، وقد خلصت الدراسة إن زيادة التغير في معدل العجز بمقدار (1%) يؤدي إلي انخفاض بمقدار (0.56%) في معدل الاحتياطيات لمؤسسة النقد.

وقدم كورتل (2008) دراسة بعنوان الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، وقد كشفت الدراسة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية، تمثلت مظاهر هذه الأزمة في نقص السيولة التي أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، والتي امتد تأثيرها ليشمل اقتصاديات الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى إعادة الانضباط إلى الجهاز المصرفي، والتركيز على السياسات المصرفية القائمة على إدارة السيولة، إدارة المخاطر، إدارة رأس المال.

وقدم شاهين وآخرون (2011) دراسة تناولت أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في القطاع المصرفي الفلسطيني، وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة.

وأوضحت دراسة احلاسه (2013) بعنوان دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية في متابعة وتخفيض مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية في فلسطين، وتوصلت الدراسة أن يجب تقديم الدعم للمصارف التجارية عند تعرضها لازمات مالية من خلال مسؤوليات السلطة النقدية، بالإضافة إلى وضع احتياطيات اختيارية أخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة.

وتناولت دراسة عمران (2015) أثر إدارة مخاطر السيولة والأمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في مصرف التجاري الوطني الليبي خلال الفترة 2004-2010م وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

وأشارت التقارير الصادر مؤخراً عن مصرف ليبيا المركزي إلي أن عرض الأموال حتى نهاية الربع الأول من عام 2015 م بلغ حوالي 66 مليار، منها أكثر من 18 مليار خارج الجهاز المصرفي، أي ما نسبته 28% من العملة المحلية تتداول خارج القطاع المصرفي (وكالة الأنباء الليبية، 2016).

وأشار العكاري (2016) مدير عام مصرف الجمهورية، أن الذعر تسبب في استمرار أزمة السيولة وعلى أقدام أصحاب الودائع سحب أموالهم من المصارف التجارية الليبية، أما لتداولها في السوق أو تخزينها خارج الجهاز المصرفي، وبلغت الأموال المتداولة خارج المصارف في ليبيا حتى نهاية فبراير 2016م نحو 25 مليار دينار ليبي.

وأشار الشحومي (2016) خبير مالي ومؤسس سوق الأوراق المالية الليبي ورئيسه سابقاً، أن المشكلة هي أزمة ثقة في المصارف التجارية الليبية بسبب ضعف الأداء، وانعدام السرية، وتوقف الخدمات المصرفية، وكذلك أزمة مصرف ليبيا المركزي الذي لم يتمكن من معالجة أزمة السيولة في وقت مبكر، ناهيك عن انقسامه وتخط سياساته، وأزمة حكومة لم تتمكن من أن تقوم بواجباتها كما يجب، أدى ذلك توجه التجار للسوق الموازي فأصبحت السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي الليبي.

وكذلك قدمت بعض النظريات آليات إدارة السيولة، حيث أوضحت نظرية القروض التجارية وهي نظرية متأثرة بأفكار آدم سميث منذ إصدار كتابه الشهير "ثروة الأمم"، وبالتقاليد الانجلوساكسونية، أن المصارف التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على القروض قصيرة الأجل، والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية، وهي تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، وأن لا تتجاوز القروض قصيرة الأجل مدة السنة، وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة، وهي لا يجب أن تكون من ضمن رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات، وهي متعلقة بحركة تداول البضاعة وتنصرف إلي الأوراق التجارية مثل الكمبيالة والسند الأذني والاعتمادات المستندية، ومن هنا جاء تسميتها "القروض التجارية" فهي لا تنصرف إلي المضاربة أو شراء الأوراق المالية، فهي تقوم على فكرة أن القرض لابد أن يتم سداؤه في أسرع وقت ممكن (شيحة، 1982).

ومن وجهة نظر أصحاب هذه المدرسة، ذلك يحقق ثبات وتدعيم المركز المالي للمصرف التجاري، وضمان لحقوق المودعين، إلا أن ذلك لم يتفق مع التقدم التكنولوجي والثورة الصناعية والتطور العالمي، فطورت هذه النظرية إلي صورة أخرى هي نظرية التبدل.

نظرية التبدل وهي تمثل صورة أكثر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة توظيف الأموال أو الأصول، وهي لا ترى في النظرية السابقة أنها غير صالحة، ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات المصارف التجارية على تلك الأصول، كما أنها لا تعتبرها مناسبة لمركز المصرف ونشاطاته، فعندما يقوم أصحاب الودائع سحب أموالهم، فإن المركز المالي للمصرف التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبدل، والقدرة على تسهيل بعض الأصول أو إعادة الخصم أو بيع الأوراق وغيرها من العمليات للمحافظة على السيولة وتدعيم المركز المالي (شيحة، 1996).

وقدمت نظرية الدخل المتوقع انتقادات إلي نظرية القروض التجارية وخاصة فكرة "استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد"، فليس هناك أي ضمانة في القروض التجارية أنها تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، وهي تختلف عنها من حيث تشجيعها إلي القروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية، وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وبالتالي تحافظ على مركز السيولة في المصرف التجاري، والأمر الهام هو أن منح الائتمان يتوقف على دراسة لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع والتي تقوده إلي منح القرض من عدمه.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

وتعتبر نظرية إدارة الخصوم Liability Management Theory هي النظرية الحديثة التي تحكم نشاط المصارف التجارية، ومختلفة عن النظريات السابقة، حيث تركز نشاط المصرف التجاري على جانب الأصول، فالنظرية تعترف بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه تلعب دوراً هاماً في توفير واستمرارية السيولة في المصرف التجاري، ولكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد أيضاً على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع، حيث تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف التجاري، كما أنها صنف الودائع لأغراض السيولة إلى ودائع مؤكدة السحب، وودائع محتملة السحب، وودائع غير مؤكدة السحب ومن المحتمل سحبها في ظروف خاصة وبصفة عامة (شريحة، 1996)، ووفقاً لهذه النظرية فإن المصارف التجارية تلجأ إلى العديد من الأدوات والوسائل لتنمية ودائعها يمكن إجمالها في سياستين أساسيتين:

1. المنافسة على تقديم خدمات جديدة:

وهذه السياسة يطلق عليها المنافسة غير السعرية وهي المتعلقة بالخدمات التي يمكن ان يقدمها المصرف التجاري لتنمية الودائع ومن هذه الخدمات تحصيل الصكوك، تحصيل الكمبيالات، سداد مستحقات العملاء، سرعة أداء الخدمة وتطويرها، وخدمات أخرى متخصصة (آل علي، 2002).

2. خلق واستحداث أوعية ادخارية جديدة:

ويطلق على هذه السياسة المنافسة السعرية وهي متعلقة بخلق نوعيات جديدة لجذب المزيد من المدخرات وتنمية عنصر الودائع وخاصة طويلة الأجل نسبياً ومن هذه الأنواع شهادات الادخار، وشهادات الإيداع (آل علي، 2002).

وأوضحت نظرية إدارة الخصوم أن حجم الودائع عامة تحكمه مجموعة من العوامل منها المتعلقة بالمصرف نفسه ومنها التي تؤثر على المستوى القومي بما يحقق توافر السيولة ونمو عمليات المصارف وهي كالتالي (سلطان، 1993):

1. السمات المادية والشخصية للمصرف وموقعة:

أن اسم المصرف وسمعته وعما اذا كان يتواجد المصرف في الإحياء الراقية، ومدى توسع دائرة انتشار فروعه، هي من الأمور الهامة التي تؤثر على نمو الودائع بشكل عام من خلال شعور المتعاملين بالاطمئنان والأمان، وتعمل المصارف على بناء ودعم هذه السمعة من خلال الإدارة الجيدة وسرعة أداء الخدمة والعلاقة الطيبة مع العملاء والعمل على راحتهم.

2. مستوى وحجم الخدمات التي يقدمها المصرف:

إن هذا المجال من أكثر المجالات منافسة بين المصارف فمثلاً تحصيل الصكوك، وتقديم خدمة التحويلات الخارجية للعملاء، والتوسع في سياسات فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وتفعيل نظام السحب في أيام العطلات وبعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية، وحفظ الأمانات قد تساهم في زيادة نمو الودائع.

3. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف:

هذه من الأمور الهامة التي يهتم بها العميل كأساس الحكم على كفاءة المصرف ومدى قدرته في التغلب على المصاعب التي تقابله مما يخلق نوع من الثقة في المصرف التجاري.

4. الوعي المصرفي:

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

أن انتشار الوعي يزيد من قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع، وهذا الوعي لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم والمعيشة وتطور وسائل الاتصالات ومدى كفاءة الخدمات المصرفية.

5. مستوى النشاط الاقتصادي ودفع معدلات أعلى للفوائد:

أن مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان محلياً أو دولياً يؤثر على حجم الودائع، فعادةً يزيد حجم الودائع بشكل واضح خلال فترات الرخاء عن فترات الركود.

6. الأنفاق الحكومي:

أن زيادة الإنفاق الحكومي في المشروعات العامة يتحول إلى دخول لكثير من الفئات المستفيدة، أو انخفاض المستوى العام للأسعار، قد يترتب عليها زيادة الرواج الاقتصادي وبالتالي تؤثر على حجم ونوعيه الودائع في المصارف.

7. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

أن الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية تلعب دوراً في تنمية الودائع، كلما كانت البلد يتميز باستقرار سياسي واقتصادي وتشريعي، يسهم ذلك في جذب العديد من المستثمرين سواء من الداخل أو من الخارج، وبالتالي يؤثر ذلك على حجم الودائع في المصارف التجارية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة سؤال الدراسة كما يلي:

س/ ما هو دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في القطاع المصرفي الليبي؟

3. فرضيات الدراسة:

ولغرض الإجابة على سؤال الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية/ لا تساهم نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في القطاع المصرفي الليبي.

وسيتم قبول أو رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وذلك من قبول أو رفض الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى/ لا تساهم السمات المادية والشخصية للمصرف وموقعة في الحد من نقص السيولة.

الفرضية الثانية/ لا يساهم مستوى وحجم الخدمات التي يقدمها المصرف في الحد من نقص السيولة.

الفرضية الثالثة/ لا تساهم السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف في الحد من نقص السيولة.

الفرضية الرابعة/ لا يساهم الوعي المصرفي في الحد من نقص السيولة.

الفرضية الخامسة/ لا يساهم مستوى النشاط الاقتصادي ودفع معدلات أعلى للفوائد في الحد من نقص السيولة.

الفرضية السادسة/ لا يساهم الأنفاق الحكومي في الحد من نقص السيولة.

الفرضية السابعة/ لا يساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي في الحد من نقص السيولة.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

4. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية والعوامل التي تؤثر على نجاحها، وتحديد الصعوبات ونقاط الضعف والقوة في سياسات تنمية الودائع المطبقة.

5. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف الليبية، فيتوقع الاستفادة من نتائجها ذوي العلاقة من المهتمين سواء في القطاع المصرفي أو الأكاديمي.

6. منهجية الدراسة:

يمكن تصنيف هذه الدراسة من حيث الهدف إلى دراسة استكشافية، فهي تهدف إلى استكشاف الظاهرة محل الدراسة، من خلال قيامها باكتشاف دور نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في القطاع المصرفي الليبي، بالاعتماد على البيانات التي تم تجميعها للدراسة بواسطة أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان (وجهاً لوجه)، ومن ثم تحليل هذه باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، للحصول على نتائج الدراسة.

كما يمكن تصنيفها من حيث الإجراءات (Process)، التي اتبعتها الدراسة في تجميع وتحليل البيانات باعتبارها دراسة كمية (Quantitative)، أكثر منها نوعية (Qualitative)، وبناءً على ذلك تم تبني النموذج الوظيفي (Hussey and Hussy, 1997)، الذي يهتم بالاستقصاءات للعالم الاجتماعي، باستخدام علم الوجود الواقعي، ونظرية المعرفة الإيجابية (Crott, 1998)، وحتمية وجهة النظر للطبيعة البشرية، ووجهة نظر منهجية البحث الطبيعية (Hopper, and Powell, 1985).

7. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق التي تعاني من نقص السيولة، وتم استبعاد المصارف التي رفضت إجراء هذه الدراسة لاعتقادهم أن هذه الدراسة تمثل تهديداً لسياساتها الداخلية، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عينة من الأطراف التي تهتم بمشكلة الدراسة وهم مدراء الفروع، مساعدين مدراء الفروع، رؤساء أقسام خدمة العملاء، ويرجع سبب اختيارهم لإلمامهم بظروف القطاع المصرفي الليبي، وأيضاً علاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة، وقد بلغ إجمالي عدد العينة (28) مفردة موزعة على عدد (10) فرع مصرفي.

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة.

ر.م	أسم الفرع	أسم المصرف
1.	فرع طبرق	مصرف التجاري الوطني
2.	وكالة طبرق	
3.	فرع طبرق	مصرف الوحدة العربية
4.	وكالة الحريقة	
5.	فرع طبرق	مصرف الجمهورية
6.	فرع الميدان	

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

7.	فرع طبرق	مصرف شمال أفريقيا
8.	فرع طبرق	مصرف التجارة والتنمية
9.	وكالة طبرق	مصرف الإجماع العربي
10.	وكالة طبرق	مصرف الأمان

هذا الجدول يوضح المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق والمكونة لعينة الدراسة.

8. تجميع بيانات الدراسة:

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على استمارة الاستبيان (وجهاً لوجه)، لما تتميز به من توفير الإيضاحات الكافية وشرح طبيعة الأسئلة وإعطاء معلومات إضافية لتقديم فهم حقيقي لمشكلة الدراسة وبالتالي تقليل الأخطاء مع التأكيد على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها واستخدامها لإغراض البحث العلمي، وتم الإجابة على ثلاث صحف استبيان لكل فرع مصرف، الأولى من قبل مدراء الفروع، والثانية من قبل مساعدي مدراء الفروع، الأخيرة لرؤساء أقسام خدمة العملاء، وذلك للحصول على بيانات شاملة من كل طرف منهم.

9. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

9.1. صدق وثبات البيانات: تم استخدام اختبار " ألفا كرونباخ" Alpha Cronbach للتأكد من مدى ترابط الأسئلة التي احتوتها استمارة الاستبيان، وموثوقية الإجابات المتحصل عليها.

9.2. التحليل الوصفي: تم استخدام هذا الأسلوب للتعرف على سياسات تنمية الودائع المتبعة في المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق، واستخلاص بعض المؤشرات الإحصائية.

9.3. التحليل الاستدلالي: تم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام اختبار (One Sample T- Test)، الذي يستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة عند مستوى معنوية (0.05).

10. تحليل البيانات:

تم تقسيم تحليل بيانات الدراسة إلى ثلاث أجزاء، خُصص الجزء الأول للتأكد من مقياس الجاهزية التنظيمية وموثوقية الإجابات المتحصل عليها، وأختص الجزء الثاني بالتعرف على سياسات تنمية الودائع المتبعة في المصارف التجارية عينة الدراسة، أما الجزء الثالث تناول اختبار فرضيات الدراسة وتحديد مدى قبول الفرضيات من عدمه.

10.1. صدق وثبات البيانات:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach) للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها، حيث يعتبر هذا الاختبار احد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفا) فإذا كانت أكبر من (60%) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، وأما إذا كانت أقل من (60%) فان ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، 2005) وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (75.5%) وتدل هذه النتائج أن في حال أعيدت الدراسة باستخدام نفس المقياس، وفي ظروف مشابهة فأن نسب الحصول على هذه النتائج ستكون مشابهة.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

10.2. التحليل الوصفي:

تم استخدام هذا الأسلوب للتعرف على سياسات تنمية الودائع المتبعة في المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق، واستخلاص بعض المؤشرات الإحصائية.

السؤال الأول: هل يوجد دائرة خاصة لإدارة الودائع المصرفية كالإدارات الرئيسية في المصرف؟
جدول رقم (2) نتائج إجابات السؤال الأول.

إجابات السؤال الأول	التكرار	النسبة المئوية
نعم	1	3.6
لا	27	96.4
المجموع	28	%100

يوضح هذا الجدول نتائج إجابات السؤال الأول لعينة الدراسة حسب التكرار والنسبة المئوية.

يبين جدول رقم (2) أن (3.6%) من عين الدراسة كانت إجاباتهم نعم يوجد دائرة خاصة لإدارة الودائع المصرفية كالإدارات الرئيسية في المصرف، و (96.4%) كانت إجاباتهم لا يوجد دائرة خاصة لإدارة الودائع، وهذا يدل على أن المصارف التجارية الليبية لا تعطي أهمية لإدارة الودائع كغيرها من الإدارات الرئيسية في المصارف.

السؤال الثاني: ما هي الاستراتيجيات الأساسية المتبعة لجذب الودائع؟

جدول رقم (3) نتائج إجابات السؤال الثاني.

إجابات السؤال الثالث	التكرار	النسبة المئوية
إستراتيجية المنافسة السعرية (دفع معدلات أعلى للمودعين).	0	0
إستراتيجية المنافسة الغير سعرية (تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية).	15	53.5
لا يوجد	12	42.9
استراتيجيات أخرى.	1	3.6
المجموع	28	%100

يوضح هذا الجدول نتائج إجابات السؤال الثاني لعينة الدراسة حسب التكرار والنسبة المئوية.

يبين جدول رقم (3) أن عينة الدراسة لم يعطوا ولا إجابة لإستراتيجية المنافسة السعرية، بينما (53.5%) من عين الدراسة يعتبرون أن أهم السياسات المتبعة لجذب الودائع هي إستراتيجية المنافسة الغير السعرية، وهذا يدل على أن إستراتيجية المنافسة السعرية لا تعد فعالة في جذب الودائع، لذلك تتجه المصارف إلى إستراتيجية المنافسة غير السعرية، و (42.9%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم أن لا يوجد استراتيجيات لجذب الودائع، و (3.6%) من عينة الدراسة يعتبرون أن أهم السياسات المتبعة لجذب الودائع هي إستراتيجية التوسع في منح الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية.

العدد السابع عشر – 20 / أبريل 2017

السؤال الثالث: تقييمك الشخصي للسياسات المتبعة في المصرف؟
جدول رقم (4) نتائج إجابات السؤال الثالث.

النسبة المئوية	التكرار	إجابات السؤال الرابع
0	0	ممتاز.
14.2	4	جيد جداً.
42.9	12	جيدة.
42.9	12	مقبولة نوعاً ما وتحتاج تطوير.
%100	28	المجموع

يوضح هذا الجدول نتائج إجابات السؤال الثالث لعينة الدراسة حسب التكرار والنسبة المئوية.

يبين جدول رقم (4) أن عين الدراسة جميعهم لم يعتبرون أن سياسة الودائع المتبعة في المصرف ممتازة، و (14.2%) من عينة الدراسة يعتبرون أن سياسة الودائع في المصرف جيد جداً، وهذا مؤشر غير جيد يدل على عدم كفاءة المصارف في إدارة الودائع المصرفية لديها، و (42.9%) من عينة الدراسة يعتبرون أن سياسة الودائع في المصرف جيدة، وبينما (42.9%) من عينة الدراسة أعتبرها مقبولة نوعاً ما وتحتاج تطوير.

10.3. التحليل الاستدلالي:

تم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام اختبار (One Sample T- Test)، الذي يستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة عند مستوى معنوية (0.05).

1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل سمعة المصرف حسنة.	4.25	0.000	رفض H_0
هل تتوسع دائرة انتشار المصرف بإنشاء فروع جديدة.	3.96	0.000	رفض H_0
هل يتواجد المصرف في الإحياء الراقية.	3.42	0.097	قبول H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى رفض عدد (2) فرضيتان صفريتان للفرضيات الجزئية من أصل (3) فرضيات صفرية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة لها (H_1)، أي أن ساهمت السمات المادية والشخصية للمصرف وموقعة في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

العدد السابع عشر – 20 / أبريل 2017

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل يقوم المصرف بتحصيل مستحقات المودعين، وتحصيل الشيكات، أو التحصيل بوسائل أخرى.	3.21	0.184	قبول H_0
هل يقوم المصرف بالتوسيع في سياسة فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان.	2.07	0.000	رفض H_0
هل يوفر المصرف مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين.	1.89	0.000	رفض H_0
هل يقدم المصرف خدمة التحويلات الخارجية للعملاء.	1.85	0.000	رفض H_0
هل يقوم المصرف بسداد المدفوعات نيابة عن العميل.	1.75	0.000	رفض H_0
هل يقوم المصرف باستحداث أنواع جديدة من الودائع.	1.67	0.000	رفض H_0
هل يقوم المصرف بنظام السحب في أيام العطلات وبعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية.	1.60	0.000	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية رفض عدد (6) فرضيات صفيرية للفرضيات الجزئية من أصل (7) فرضيات صفيرية، مما يعني رفض الفرضية الصفيرية (H_0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة لها (H_1)، أي أن ساهم مستوى وحجم الخدمات التي يقدمها المصرف في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل يوفر المصرف سيولة مناسبة وخاصة في أوقات الأزمات القومية أو المحلية.	3.78	0.000	رفض H_0
هل يختص المصرف في أنواع معينة من الاستثمار.	2.14	0.000	رفض H_0
هل يختص المصرف في منح أنواع معينة من القروض.	2.10	0.000	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة رفض كل الفرضيات الصفيرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفيرية (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة لها (H_1)، أي أن ساهمت السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

العدد السابع عشر – 20 / أبريل 2017

4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل يقوم المصرف بجذب ودائع العملاء طول فترة تعامل العميل مع المصرف.	3.32	0.071	قبول H_0
هل يوجد إدراك لدى الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي.	2.78	0.297	قبول H_0
هل يوجد وعي مصرفي لدى عملاء المصرف.	2.39	0.001	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة قبول فرضيتان صفريتان للفرضيات الجزئية من أصل (3) فرضيات صفرية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة، ورفض الفرضية البديلة لها (H_1) أي أن لا يساهم الوعي المصرفي في الحد من نقص السيولة في المصارف عينة الدراسة.

5. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل ساهمت فترة الكساد التجارية في جذب ودائع العملاء.	4.07	0.000	رفض H_0
هل ساهم سعر الفائدة المدفوع على الودائع في جذب ودائع العملاء.	2.14	0.000	رفض H_0
هل ساهم سعر الفائدة المقبوضة في جذب ودائع العملاء.	2.07	0.000	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة رفض كل الفرضيات الصفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة لها (H_1) أي أن ساهم مستوى النشاط الاقتصادي للدولة في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

العدد السابع عشر – 20 / أبريل 2017

6. نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل ساهمت السياسات النقدية والضريبية للحكومة على جذب ودائع العملاء.	2.57	0.097	قبول H_0
هل ساهم انخفاض الميل الحدي للاستهلاك على جذب ودائع العملاء.	2.96	0.869	قبول H_0
هل ساهم ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي على جذب ودائع العملاء.	2.85	0.547	قبول H_0
هل ساهمت انخفاض المستوى العام للأسعار على جذب ودائع العملاء.	2.82	0.466	قبول H_0
هل ساهمت التقارير المالية المنشورة للجمهور العام على جذب ودائع العملاء.	1.57	0.000	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة قبول عدد (4) فرضيات صفيرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضيات صفيرية، مما يعني قبول الفرضية الصفيرية (H_0) للفرضية الفرعية السادسة ورفض الفرضية البديلة لها (H_1)، أي أن لا يساهم الإنفاق الحكومي في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

7. نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة.

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المتوسط الحسابي	الدالة الإحصائية	القرار الإحصائي
هل ساهم الاستقرار التشريعي في الدولة على جذب ودائع العملاء.	4.64	0.000	رفض H_0
هل ساهم الاستقرار الاقتصادي في الدولة على جذب ودائع العملاء.	4.46	0.000	رفض H_0
هل ساهم الاستقرار السياسي في الدولة على جذب ودائع العملاء.	4.42	0.000	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة رفض الفرضيات الصفيرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفيرية (H_0) للفرضية الفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة لها (H_1)، أي أن ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي للدولة في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

8. نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية.

رقم الفرضية	الفرضيات الفرعية للدراسة	القرار الإحصائي
1.	لا تساهم السمات المادية والشخصية للمصرف وموقعة في الحد من نقص.	رفض H_0
2.	لا يساهم مستوى وحجم الخدمات التي يقدمها المصرف في الحد من نقص السيولة.	رفض H_0
3.	لا تساهم السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف في الحد من نقص السيولة.	رفض H_0
4.	لا يساهم الوعي المصرفي في الحد من نقص السيولة.	قبول H_0
5.	لا يساهم مستوى النشاط الاقتصادي ودفع معدلات أعلى للفوائد في الحد من نقص السيولة.	رفض H_0
6.	لا يساهم الأنفاق الحكومي في الحد من نقص السيولة.	قبول H_0
7.	لا يساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي في الحد من نقص السيولة.	رفض H_0

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضيات الفرعية عند مستوى معنوية (0.05).

أظهرت نتائج الاختبار قبول عدد (2) فرضيات صفيرية فرعية وهما تحديداً الفرضية الفرعية الرابعة والفرضية الفرعية السادسة ورفض باقي الفرضيات الصفيرية الفرعية، أي رفض (5) من أصل (7) فرضيات صفيرية فرعية، مما يعني رفض الفرضية الصفيرية (H_0) للفرضية الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة لها (H_1)، مما يدل على مساهمة نظرية إدارة الخصوم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة.

وفي ضوء ما سبق فإن نتائج هذه الدراسة وفرت دليل علمي على ضعف الوعي المصرفي وفقدان الثقة لدى جمهور عملاء المصارف التجارية الليبية (مصرف أنترا اللبناني 1966)، وتدني الأداء الحكومي المتمثل في ضعف أداء السياسات النقدية والضريبية، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي، (العكاري، 2016)، و(الشحومي، 2016).

11. نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة علي النحو التالي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن لا توجد إدارات رئيسية تختص بتنمية الودائع بالمصارف التجارية الليبية، تساهم في الحد من نقص السيولة.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المصارف التجارية الليبية لا تعتمد على إستراتيجية المنافسة السعرية للحد من نقص السيولة.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

3. أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتقييم السياسات المتبعة لتنمية الودائع في المصارف التجارية الليبية، أنها مقبولة نوعاً ما وتحتاج إلى تطوير، مما يدل على أنها لم تساهم في الحد من نقص السيولة.
4. أظهرت نتائج الدراسة أن السمات المادية والشخصية للمصارف التجارية الليبية، ومواقعها ساهمت في الحد من نقص السيولة.
5. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الليبية، ساهمت في الحد من نقص السيولة.
6. أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصارف التجارية الليبية، ساهمت في الحد من نقص السيولة.
7. أظهرت نتائج الدراسة أن الوعي المصرفي، وأدراك التعامل مع النظام المصرفي لدى جمهور العملاء بالمصارف التجارية الليبية، لم يساهم في الحد من نقص السيولة.
8. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، ساهم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية.
9. أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف أداء السياسات النقدية والضريبية للحكومة، والميل الحدي للاستهلاك، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض سعر الدينار الليبي، لم تساهم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية.
10. أظهرت نتائج الدراسة أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، ساهم في الحد من نقص السيولة في المصارف التجارية الليبية.

12. توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. استحداث إدارات رئيسية متخصصة وذات خبرة في مجال تنمية الودائع في المصارف التجارية الليبية.
2. الاهتمام بجذب ودائع الأفراد الطبيعيين مما يعني تنويع الودائع وهو ما يساهم في الحد من التعرض لمخاطر العسر المالي.
3. ترك تحديد أسعار الفوائد إلى قوى السوق أفضل من تثبيت أسعار الفوائد على الودائع مما يعني المنافسة على جذب وتنمية الودائع.
4. زيادة الوعي المصرفي بين الجمهور، وتشجيع صغار المدخرين على التعامل مع النظام المصرفي.
5. تهيئة المناخ الملائم لبدء العمل المصرفي على أساس من الثقة بين المصارف التجارية والعملاء، بعقد الندوات والمؤتمرات بين رجال الأعمال والمصارف من ناحية وبين المسؤولين في وزارة المالية والسلطات النقدية من ناحية أخرى.
6. إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

العدد السابع عشر – 20/ ابريل 2017

13. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الرواشدة، مفيد وآخرون. 1999. دور المصرف الإسلامي الأردني في جذب المدخرات المكتنزة: مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1.
- احلاسه، نصر رمضان. 2013. دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- البياتي، محمود المهدي. 2005. تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الشحومي، سليمان. 2016. خبير مالي مؤسس سوق الأوراق المالية ورئيسه السابق، أزمة السيولة من المسئول، 11 مايو 2016.
- العكاري، مصطفى. 2016. مدير مصرف الجمهورية، إجراءات لحل مشكلة السيولة في ليبيا، ليبيا المستقبل، 6 ابريل 2016.
- الجهني، عيد عبد الله. 2006. أثر العجز في الأنفاق الحكومي على ربحية واحتياطيات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 20، العدد 2.
- آل علي، رضا صاحب أبو حمد. 2002. إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الاولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأغا، رمزي. 2016. رئيس لجنة السيولة بمصرف ليبيا المركزي، لوكالة الأنباء الليبية، 31 مايو 2016.
- بامخره، أحمد سعيد. 1992. قياس الهيكل المصرفي في المملكة العربية السعودية وتأثيره على مؤشرات الأداء المصرفية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد الخامس.
- سلطان، محمد سعيد. 1993. إدارة البنوك: الإسكندرية، الدار الجامعية.
- شيحة، مصطفى. 1982. الاقتصاد النقدي والمصرفي: الإسكندرية الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- شيحة، مصطفى. 1996. اقتصاديات النقود والمصارف والمال: الإسكندرية الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة.
- شاهين، علي عبدالله. 2011. أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الاول، ص 1-29.
- حنفي، عبدالغفار. 2002. إدارة المصارف: السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية- البنوك الإسلامية والتجارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- حنفي، عبدالغفار. 2002. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: الإسكندرية، الدار الجامعية.
- عمران، عبدالواحد سعيد. 2015. أثر إدارة مخاطر (السيولة- الائتمان- رأس المال) على درجة الأمان المصرفي: مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، العدد 30 لسنة 2015.
- مقداد، سامي. 2006. السياسة الائتمانية: مجلة رؤية، (نسخة الكترونية) من:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page9.html>

- هندي، منير إبراهيم. 1999. إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.
- هندي، منير إبراهيم. 2006. إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

العدد السابع عشر – 20 /ابريل 2017

- كورتل، فريد. 2008. الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Crott, M. 1998. The Foundations of Social Research, London, Sage.

-Grotty, J. and Johnson, P. 1997. Research of Methods for Managers, London, Paul Chapman.

-Hussey, J. Hsser, R. 1997. Business Research, UK, Antony Rowe.

-Hopper, T. and Powell, A. 1985. Making Sense of Research into the Organizational and Social of Management Accounting: A review of Underlying Assumptions, Journal of Management Studies, 22 (5), PP. 429-56.